موسوعة العملات المصرية .. لخبير النقود

رحلة النقد المصري من أوائل الق

بعد سنوات طويلة من جمع نوادر العملات المصرية صدر في القاهرة موسوعة وكتالوج العملات المصرية للخبير المصري مجدي حفني، الموسوعة التي صدرت بالقطع الكبير في ٥٠٠ صفحة ، ضمت معلومات دقيقة وحصر شامل للأوراق النقدية المصرية مع تحليل لها ولرموزها .

كان الذهب من أهم الثروات م
الطرق والوسائل المختلفة للمح
وتجاويف الحوائط مكانٌ آمنٌ ل
أفضل مكان لحفظ ثرواتهم مق

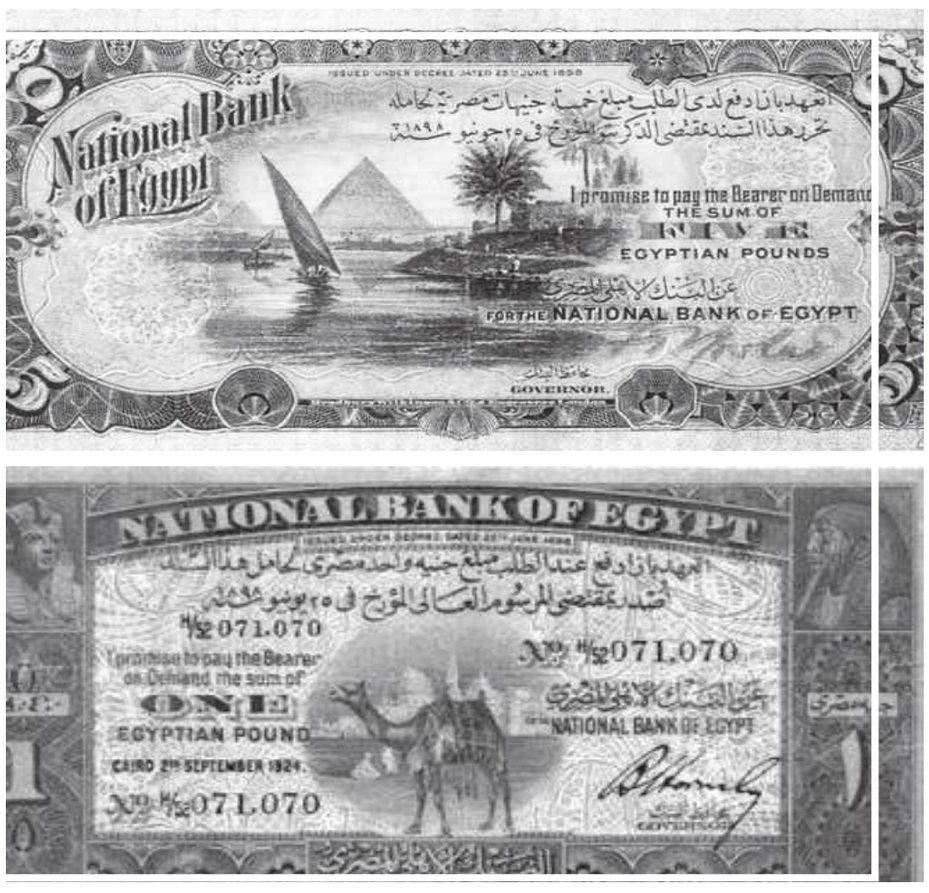

كيف يجري تأمين النقود وطباعتها وتص

وكانت تلك الشهادات تحمل اسم الشخص المودع وتثبت إيداعه مبلغًا معينًا من المال، وتؤكد استعداد الصيارفة للدفع في حدود هذا المبلغ، فقد كان المودع هو الوحيد الذي له حق سحب الوديعة، وقد وجد كل من المودعين والصاغة بخبرتهم وتجربتهم أن يصدر الصاغة شهادات بقيم مناسبة حيث يستطيع أصحاب الثروة استخدامها للوفاء بالتزاماتهم ولسداد ديونهم من خلال تظهيرها أي التوقيع على ظهر هذه الشهادات، والتي أصبحت تمثل نقودًا ورقية في شكلها المبسط؛ ومن هنا نشأت مهنة الصيارفة، فتحول تجار الجواهر والصاغة إلى تجار نقود يتقاضون الأموال من عملائهم ويحفظونها مقابل شهادات يصدرونها تتداول بعيدًا عنهم، لتعود إليهم بعد فترة وفي مقابل هذا يدفعون القيمة المرقمة عليها، وقد تعاملت بعض البنوك بنفس الطريقة لإصدار شهادات بقيم مناسبة ومختلفة.

وقد لاحظ الصيارفة والبنوك عدم رد الإيصالات إليهم إلا بعد فترة طويلة والبعض الآخر من هذه الإيصالات لم يرجع في الحقيقة لأنهم يتمتعون بثقة وقدرة على السداد؛ ولذلك فكر بعضهم في إصدار صكوك مناسبة وثابتة دون إيداع الذهب أو الفضة لديهم؛ لذلك أصبحت مجموعة الصكوك المتداولة تزيد عن الذهب المودع لدى الصراف أو في البنك. وقد أسرفت بعض البنوك في إصدار هذه الصكوك، فتعرضت لمخاطر التوقف عن الدفع، وبالتالي حدث إفلاس نتيجة عدم ثقة الجمهور بها. ولذلك قررت الحكومات حق إصدار العملات إلى أكبر البنوك القائمة في هذا الوقت، فقد صدر في إنجلترا قانون يدعى قانون بيل "Peel" في سنة ١٨٤٤م وهو أول قانون لدستور البنك Bank Character Act الذي تم بموجبه منح أحد البنوك الإنجليزية حق امتياز إصدار أوراق العملات الإنجليزية التي تعد نقودًا قانونية. ومن المعروف تاريخيًا أن أقدم أوراق العملة التي ظهرت في العالم كانت في الصين حيث صدرت في عهد دولة «منج» الصينية وهي محفوظة في المتحف البريطاني حاليًا.

تطور العملات المصرية من القرن ١٩

بدأ مجدي حفني موسوعته من عهد الوالي محمد علي باشا الذي تولى حكم مصر سنة ١٨٠٥م، وكانت النقود المتداولة في مصر ذلك الوقت معظمها تركية وإنجليزية وفرنسية وقليلا من النقود المصرية (ضرب في مصر)؛ حيث كانت النقود المصرية يتم سكها بدون نقش الفئة عليها، والتي كانت تُعرف من الوزن والحجم ونوع المعدن، وكانت أسعار هذه العملات تختلف بين الحين والآخر (صعودًا وهبوطًا)؛ حيث إن سعر معدن الذهب والفضة متذبذبٌ بصفة مستمرة. فأخذ محمد علي إصلاح النظام النقدي المصري على عاتقه، فأصدر ديكريتو سنة ١٨٠٨م بتسعير رسمي للنقود، وقدر البندقلي الذهب بثمانية قروش والمحبوب الإسلامبولي بستة قروش والمحبوب المصري بخمسة قروش والقرش الواحد بأربعين بارة أو أربعين فضة وفي سنة ١٨٢١م أصدر فرمانًا لإعادة تحديد قيمة جميع العملات الأجنبية الموجودة في مصر، كما أصدر ديكريتو سنة ١٨٣٤م بإتباع مصر نظام المعدنين رسمياً وجعل العلاقة بين الذهب والفضة ١٥,٥٢:١، وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهب قيمتها عشرون قرشًا وآخرى فضة قيمتها عشرون قرشًا أيضًا وزنها أكثر من الذهب بمقدار ١٥,٥٢ مرة. وبدأ في نقش الفئة على النقود المصرية لأول مرة سنة ١٨٣٥م، ثم تلاها سك أول جنيه مصري من الذهب سنة ١٨٣٦م

وفي عهد الوالي محمد سعيد باشا تأسس بنك مصر أو (Bank of Egypt) سنة ١٨٥٦م، ويعتبر أول فرع لشركة مصرفية في مصر، وكان مركزها الرئيس في لندن ولها فرعان في مصر؛ الأول في الإسكندرية والثاني في القاهرة، وهو ليس بنك مصر الحالي الذي أسسه طلعت حرب باشا سنة ١٩٢٠م باسم (Banque Misr) كما يذكر مجدي حفني ، وقد أصدر(Bank of Egypt) عملات في صورة سندات مقبولة الدفع بعدة فئات مختلفة. أما في عهد الخديويّ إسماعيل باشا تأسس بنك الأنجلو إيجيبشان أو (Anglo Egyptian Bank) سنة ١٨٦٤م في لندن برأس مال ٢ مليون جنيه بشراكة رأس مال فرنسي، ثم تغير اسمه سنة ١٨٦٧م إلى (Anglo Egyptian Banking Company)، وعاد إلى اسمه الأول سنة ١٨٨٧، ثم تم إدماجه في أحد بنوك بنك باركليز (Barclays) سنة ١٩٢٥م. وقد أصدر بنك الأنجلوعملات في صورة سندات بفئات محتلفة للتعامل في مالطا .لكن فيَّ عهد الخديوي محمد توفيق صدر ديكريتو في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥م بشأن العملة، أهم ما فيه أن تكون وحدة العملات المصرية هي الجنيه المصري وينقسم إلى مائة قرش وينقسم القرش إلى عشرة أعشار (عشرة أجزاء)، وهذا النظام العشري سهل في الحسابات وأفضل من السابق حيث كان القرش يساوي أربعين بارة. وأصبح لمصر عملة موحدة هي الجنيه المصري الذهبي وبذلك انتهى رسميًا العمل بقاعدة المعدنين (الذهب والفضة). وأصبحت مصر تتبع قاعدة الذهب أساسًا للنظام النقدي. وكان الجنيه الذهبي المصري يُسك بكميات قليلة؛ لذلك سُمح باستمرار التعامل ببعض العملات الذهبية الأجنبية وكان أهمها الجنيه الإسترليني، وبينما ظل للجنيه المصري الذهبي قوة إبراء قانونية كاملة، أصبح الجنيه الإسترليني الذهبي الذي كان سعره أعلى من قيمة ما يحتوي عليه من ذهب بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى وسيلة المبادلة الرئيسة وتحولت قاعدة النظام النقدي بمصر من قاعدة ذهب عادية إلى قاعدة ذهبية إسترلينية، وقد حددت الحكومة المصرية سعر الصرف القانوني للجنيه الإنجليزي ٩٧,٥ قرشًا والجنيه العثماني ٨٧,٧٥ قرشًا.

وشهد عهد الخديوي عباس حلمي الثاني إنشاء البنك الأهلي، منح الخديوي عباس حلمي الثاني حق امتياز إنشاء البنك الأهلي لمسيو/ رفائيل سوارس في عام ١٨٩٨م. ولما كان مسيو/سوارس في حاجة للمزيد من المال لاستغلال الامتياز الممنوح له فقد نجح في الحصول على معاونة مستر أرنست كاسل ومسيوكونستنتان ميشيل سلفاجو وقيد عقد الشركة الإبتدائي بالأسماء التالية:

١- أرنست كاسل من لندن خمسون ألف سهم قيمة الواحد ١٠ جنيه ٥٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني.

٢- كونستنتان ميشيل سلفاجو وشركاه خمسة وعشرون ألف سهم قيمة الواحد ١٠ جنيه ٢٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني.

٣- إخوان رفائيل سوارس وشركائهم خمسة وعشرون ألف سهم قيمة الواحد ١٠ جنيه ٢٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني.

المجموع (مائة ألف سهم) سعر ١٠ جنيهات للسهم الواحد أي (مليون) جنيه إسترليني. وبذلك أصبح البنك الأهلي بنك الحكومة ومؤسسة لإصدار وصرف للأوراق المالية المصرية برأس مال مليون جنيه إسترليني.

وفي ٢٥ يونيو ١٨٩٨م صدر أمر عال باعتماد نظام البنك ومن ثم بالترخيص في تأسيسه، والذي انفرد به مجدي حفني بالنص الآتي:

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت:

(المادة الأولى)

تعتمد نظامنامة البنك الأهلي المصري المرفقة بأمرنا هذا وتكون جزءاً مكملاً له، ولا يجوز تعديلها إلا بعد تصديقنا.

(المادة الثانية)

للبنك الأهلي المصري الامتياز بإصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود والشروط المدونة في النظامنامة المذكورة ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة.

(المادة الثالثة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا.

صدر بسراي رأس التين في ٢٥ يونيو ١٨٩٨م

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر المالية: أحمد مظلوم

رئيس مجلس النظار: مصطفى فهمي

نشأة البنكنوت في مصر

عقب صدور المرسوم استقال السير إلوين بالمر من عمله كمستشار مالي في الحكومة المصرية، وكان يتقاضى مرتب ٢٠٠٠ جنيه مصري في السنة، وتقديراً لجهوده تم تعيينه أول محافظ للبنك الأهلي المصري براتب ٤٠٠٠ جنيه سنوياً، وظل يشغل منصب محافظ البنك الأهلي المصري حتى وفاته سنة ١٩٠٦م بأسوان.

وكان للبنك الأهلي المصري حق الامتياز بإصدار البنكنوت لمدة خمسين عاماً، وقد كانت أوراق البنكنوت تحمل تعهداً من محافظ البنك بأن يدفع لحامل السند مبلغًا بالعملة المصرية (ذهب) عند الطلب. لذلك قضى نظام البنك أن يُحتفظ بالرصيد الذهبي بمركز البنك بالقاهرة على أن لا يقل عن ٥٠ ٪ من قيمة الإصدار من البنكنوت والباقي سندات في فروع البنك، ويعتبر الغطاء ذهباً كان أو سندات ضماناً خاصاً لصالح حملة البنكنوت وفي حالة تصفية البنك يُستخدم هذا الرصيد لتأمين رد قيمة هذه الأوراق دون غيرها.

وكانت أوراق البنكنوت تُصمم وتُطبع في إنجلترا بمطبعة (برادبوري وولكنسون) بلندن، وقد أصدر البنك الأوراق النقدية بالترتيب الآتي:

خمسون قرشًا في ١ يناير ١٨٩٩م / جنيه واحد في ٥ يناير ١٨٩٩م / خمسة جنيهات في ١٠ يناير ١٨٩٩م / عشرة جنيهات في ١٣ يناير ١٨٩٩م / مائة جنيه في ١٥ يناير ١٨٩٩م / ثم بعدها في ٢١ مارس ١٩٠٤م أصدرت ورقة فئة الخمسين جنيهًا.

وبناءً على طلب البنك الأهلي في ٢٠ / ٣ / ١٨٩٩م أصدرت نظارة المالية منشوراً إلى جميع جهات الحكومة بقبول أوراق النقد الصادرة من البنك الأهلي المصري؛ كما اشترطت الحكومة تعيين وزير المالية مندوبين اثنين من قبل الحكومة لدى البنك لمدة خمس سنوات ولهما حق الإشراف على الإصدار، وأن يزودا بمجموعة من المفاتيح الخاصة بالخزائن التي تحتوي على أوراق النقد، وأن يكون لهما حق الرقابة على الخزائن المودع بها الغطاء من ذهب وسندات، واشترطت أيضًا أن يتحمل البنك مسؤولية صرف قيمة الأوراق المزورة في بعض الحالات الخاصة، وقد وافق مجلس إدارة البنك على هذه الشروط.

مراحل إصدار البنكنوت المصري

قبل الحرب العالمية الأولى ١٨٩٩ - ١٩١٤م

بدأ البنك الأهلي المصري في مايو ١٨٩٩م استخدام أوراق البنكنوت لأول مرة في مصر، فطرح ما قيمة ٦٠,٠٠٠ جنيهاً، لم يتداول منها سوى ١٥,٠٠٠ جنيهاً فقط، وظل الباقي محفوظًا في قسم العمليات المصرفية. فقد كان تداول الأوراق بطيئًا في البداية، حيث كانت تُصرف مكافأة لكل صراف يوزع كميات كبيرة من أوراق البنكنوت إلى أن اعتاد الجمهور على التعامل بهذه الأوراق فزاد تداولها تدريجيًا.

استمرت النقود الذهبية وخاصة الجنيه الإسترليني وسيلة للتبادل في مصر مع أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي والقابلة للاستبدال بالذهب عند الطلب، وكان الذهب حتى تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م هو النقد القانوني للمدفوعات التي تزيد قيمتها عن جنيهين اثنين؛ وبنشوب الحرب العالمية الأولى بدأ الاندفاع على البنوك لاستبدال أوراق النقد بما يعادلها من ذهب مما أدى إلى مطالبة البنك في لندن بتزويدهم بكميات من الذهب، ولكن باستمرار الحرب أصبح استيراد الذهب ونقله إلى مصر أمراً عسيراً وباهظاً ومليئاً بالمخاطر، لذلك صدر أمرٌ عال بوقف استبدال هذه الأوراق بالذهب وباعتمادها نقداً قانونيًا في ٢ من أغسطس عام ١٩١٤م.

الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨م

يُلاحظ أن كميات البنكنوت المصدرة زادت بمعدل كبير بداية من سنة ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨م بينما لم يزد المُصدر من العملات ذات الفئات الصغيرة (النقود المعدنية) بذات النسبة، لذلك طرحت وزارة المالية سنة ١٩١٦م عملةً ورقيةً جديدةً من فئة (١٠ قروش)، ثم طلبت من البنك الأهلي في ٢٥ يونيه سنة ١٩١٧م إصدار ورقة بنكنوت من فئة جديدة (٢٥ قرشًا) للتغلب على أزمة العملة الصغيرة وطبعت لأول مرة عملة من فئة (٢٥ قرشًا) بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٧م وطُرحت للتداول في أواخر العام. وظلت تُصدر هذه العملة حتى سنة ١٩٥١م، وهي أطول مدة لورقة مُصدرة من البنكنوت المصري دون تغيير التصميم.

بين الحربين ١٩١٩ - ١٩٣٨م

انتهت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨م، ولكن ظلت آثارها في معظم دول العالم ومنها مصر؛ حيث زادت حركة البيع والشراء حتى نهاية سنة ١٩١٩م؛ وذلك واضح من أوراق البنكنوت المُصدر في تلك السنة، ومع الاستقرار النسبي الذي صاحب انسحاب معظم القوات الأجنبية من الأراضي المصرية، وإصدار قرار في سوريا سنة ١٩٢٠م بإلغاء التعامل بالنقد المصري كعملة أساسية، واستبداله بالنقد الورقي الجديد (السوري - اللبناني)، وإعلان العملة المصرية عملة غير قانونية في فلسطين سنة ١٩٢٨م، وقيام الشعب الفلسطيني بتبديل العملات المصرية التي بلغت ٢ مليون جنيه تقريباً، وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض المصدر من البنكنوت المصري تدريجياً.

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥م

في بداية الحرب العالمية الثانية تمتعت مصر بهدوء نسبي، بينما بلغ النزاع في أوروبا أشده، وكانت الصدمة الكبرى بالنسبة إلى مصر يوم أعلنت إيطاليا الحرب في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠م؛ إذ ترتب على ذلك تغييرٌ جوهريٌ في مركز البلاد الاقتصادي، فأصبحت الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط محفوفةً بالمخاطر وندر الشحن مما أدى إلى هبوط كبير في الصادرات وخاصة محصول القطن.

وكان زحف الجيوش الألمانية والإيطالية من الغرب خاطفًا في آخر يونيه سنة ١٩٤٢م حتى أصبحت على مسيرة ٦٠ ميلا من الإسكندرية، فقد كان طبيعيًا في هذه الظروف أن يحدث الاندفاع على البنوك، وكان على البنك الأهلي أن يواجه من أصحاب الودائع فيه ومن البنوك الأخرى مسحوبات ضخمة من البنكنوت حتى أشرف المخزون من البنكنوت على النفاذ وهبط المخزون لدى البنك الأهلي من أوراق البنكنوت من ٢٢,٢ مليونًا من الجنيهات إلى ٨ ملايين. لذلك تم دعوة مجلس إدارة البنك إلى اجتماع عاجل يوم ٢ يوليه سنة ١٩٤٢م ناقش فيه أن المخزون لدى البنك سينفذ إذا لم ترد في الوقت المناسب كميات البنكنوت السابق طلبها من إنجلترا، وتم في الوقت نفسه عقد اجتماع آخر في وزارة المالية بحضور وكيل الوزارة ومراقب مصلحة المساحة ومندوب عن البنك الأهلي للتشاور في موضوع تكليف مصلحة المساحة بطبع البنكنوت في مصر، وتقرر في ختام اجتماع مجلس إدارة البنك الأهلي إعادة إصدار الأوراق التي تعتبر عادة غير صالحة للتداول وإعادة إصدار الأوراق الملغاة (موراتوريوم) التي كانت معدة للحرق ولا سيما الفئات الكبيرة منها، وقد رؤى أن إصدار الأوراق الملغاة بختم ومُعدة للحرق أمرٌ غير مرغوب فيه وتعهدت مصلحة المساحة ببذل أقصى ما في وسعها لطبع بعض أوراق البنكنوت على وجه السرعة.

طبع ورقة فئة ١٠٠ جنيه بمصلحة المساحة المصرية

طبعت مصلحة المساحة في ٦ يوليه ١٩٤٢م ما قيمته ٦ ملايين من الجنيهات المصرية فئة المائة جنيه (٦٠ ألف ورقة) لتفادي الأزمة، ولكن حدث تطور في الحرب، حيث توقف تقدم القوات الألمانية والإيطالية في العلمين، فعادت الثقة في النفوس وتوقف سحب أوراق البنكنوت، وبسبب توقف سحب أوراق البنكنوت وخوفًا من تزييف هذه العملة (فئة ١٠٠ جنيه المطبوعة بمصلحة المساحة) لم تطرح للتداول.

البنك الأهلي المصري كبنك مركزي

صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١م بشأن إنشاء بنك مركزي للدولة، وإن كان في واقع الأمر لم ينشئ مؤسسة جديدة بهذه الصفة، بل أضفى الصفة على مؤسسة قائمة بالفعل وهي البنك الأهلي المصري، وكان من أهم ما استهدفه القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١م تمصير البنك على أن يكون المحافظ ونائبه وجميع أعضاء مجلس الإدارة من المصريين.

ومع صدور القانون عُين أول محافظ مصري للبنك وهو الدكتور/ أحمد زكي سعد في ١٢ /٥ /١٩٥١م، وعند التفكير في إنشاء بنك مركزي في مصر كانت الحكومة مخيرةً بين إيجاد منشأة جديدة من أساسها وبين خلع اختصاص البنك المركزي على منشأة قائمة بالفعل، وقد اختارت الحكومة ثاني الأمرين لأنه أفضلهما من كل وجه، أما اختيارها للبنك الأهلي المصري بالذات فكان الباعث عليه أن البنك المذكور هو البنك الذي كان في الواقع بنكًا مركزيًا للبلاد، والذي كان يقوم بأغلب الخدمات التي تقوم بها البنوك المركزية عادة.

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١م بإنشاء بنك مركزي للدولة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١: يكون البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة.

مادة ٢: يقوم البنك بتحقيق الأغراض الآتية

أ- ثبات قيمة النقد المصري.

ب- تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتبار المقرض الأخير، وذلك في حدود مقتضيات هذه المصلحة وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادي أو مالي محلي أو عام.

وعلى وجه العموم التعاون مع السلطات العامة في المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية.

مادة ١٢: يظل للبنك امتياز إصدار أوراق نقد لحاملها الممنوح للبنك الأهلي المصري بموجب الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨م الخاص باعتماد نظام البنك المذكور والمعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠م. وتكون عمليات إصدار أوراق النقد قائمةً بذاتها ومستقلة تمامًا عن العمليات الآخرى التي يزاولها البنك، ويمسك البنك حسابًا خاصًا لتلك العمليات. وتعين فئات أوراق النقد التي يجوز إصدارها بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع البنك.

مادة ١٣: يوزع صافي الأرباح الناشئة عن عملية إصدار أوراق النقد بعد خصم المصروفات المعتمدة بمعرفة مراقبي الحسابات بين الحكومة والبنك بنسبة ٨٥٪ للحكومة و١٥٪ للبنك.

بأمر حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول

وزير المالية: فؤاد سراج الدين - وزير العدل: عبد الفتاح الطويل - رئيس مجلس الوزراء: مصطفى النحاس

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ بإلغاء أوراق النقد ذات المائة جنيه والخمسين جنيهاً.

خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م تم تهريب كميات كبيرة من أوراق البنكنوت المصري إلى خارج البلاد وخاصة الأوراق فئة ١٠٠ جنيه وفئة ٥٠ جنيهاً، وأثر ذلك بالسلب على سعر الجنيه المصري، فأصدرت الحكومة في ١٦ / ٤ / ١٩٥٩م قراراً بإلغاء أوراق النقد ذات المائة جنيه والخمسين جنيهاً وعلى كل حائز لهذه الأوراق استبدالها من أي بنك بمصر، وذلك في خلال أسبوعين، وتعتبر هذه الأوراق لاغية وغير قابلة للصرف بعد انتهاء مدة الأسبوعين من إصدار القرار

إنشاء دار طباعة البنكنوت في مصر

- بدأ مشروع إنشاء دار طباعة البنكنوت في مصر بتوقيع عقد بتاريخ ١٨/٧/١٩٦٠م مع شركة (جيسيك وديفرينت) بألمانيا الغربية لتزويد الدار بما يلزمها من أحدث الآلات والأجهزة والمواد والخبرة الفنية لطباعة البنكنوت، وقد بدأ إنتاج الدار من الفئات المختلفة لأوراق البنكنوت تباعاً اعتباراً من ٦ فبراير ١٩٦٧م، وقد شارك الخبراء الألمان العاملين